المأزق الخطر يحطّ على طاولة الحوار الخميس

لبنان: قتال سياسي بـ «السلاح الابيض» على تخوم الانفجار المؤجَّل

| بيروت ـ من وسام أبو حرفوش |

دخل لبنان، المصاب بـ «انعدام الجاذبية» المدار الخطر مع العد التنازلي للقرار الاتهامي في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، المرتقب صدوره قبل نهاية السنة الحالية، اي في غضون اسابيع.

ويشتد طوق «المأزق» على عنق لبنان في ملاقاة هذا الاستحقاق «الانعطافي»، وسط تقديرات بأن ثمة «أزمة وطنية» في الافق تتجاوز المحكمة الدولية وقرارها الظني، وتطول «نظام الطائف».

فرغم «الهدنة الهشة» من تحت والقتال السياسي بـ «السلاح الابيض» من فوق، فإن المؤشرات توحي بأن «الساعة صفر» للمواجهة المؤجلة تقترب مع الحرق المتمادي لـ «الجسور» بين طرفي الصراع في البلاد.

وإذا كان من المستبعد انفجار تلك المواجهة قبل نهاية السنة، فمن المؤكد ان موعدها لن يطول، خصوصاً في ظل سعي المعسكرين الى تجميع اوراقهما المحلية والاقليمية استعداداً لمنازلة حتمية.

واللافت في هذا السياق غلبة المزاج المتشدد في المقاربات الداخلية والخارجية للواقع اللبناني الحالي، لا سيما في ضوء الموقف الاخير للأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله الداعي الى مقاطعة المحكمة الدولية.

فعلى المستوى الداخلي أمكن رصد الوقائع الآتية:

* احتمال تفادي عقد الجسة المقررة لمجلس الوزراء يوم الاربعاء المقبل تجنباً لمواجهة غير محسوبة النتائج بين طرفي الصراع.

* تلويح قوى «8 مارس» بالانتقال الى مرحلة جديدة في عملية تقويض المحكمة الدولية من خلال فتح ملف «لا دستوريتها».

* بدء ترجمة الهيئات الموالية لـ «8 مارس» دعوة نصرالله الى مقاطعة التحقيق الدولي لأنه «اعتداء على المقاومة».

* سعي قوى «14 مارس» الى الافادة من زخم التأييد الدولي للمحكمة من اجل «تصليب» موقفها ورص صفوفها.

غير ان هذا «اللعب» داخل المأزق يزيد من عملية الاحتقان ويضيق من فسحة الخيارات امام اهل الحكم لإدارة الازمة الصعبة وملفاتها، ورصد في هذا السياق قيام رئيس الجمهورية ميشال سليمان بجهود حثيثة لإحداث كوة في الحائط المسدود، فهو يواصل حركة اتصالاته المحلية والخارجية بعيدا من الاضواء ويسرع وتيرة مشاوراته التي تؤكد اوساط سياسية مطلعة، انها بلغت ذروتها في اعقاب حادثة «التصدي» للمحققين الدوليين في العيادة النسائية في الضاحية الجنوبية لمنع الانزلاق اكثر في وحول الانقسامات. واكدت ان اجتماع هيئة الحوار الوطني المقرر يوم الخميس المقبل، لا يزال قائماً، وانعقادها يبدو ملحا اكثر من اي يوم مضى في ظل غياب اي مؤشر لانعقاد جلسة مجلس الوزراء الاربعاء المقبل، ونظرا لدقة الاوضاع ووجوب تعزيز خطوط التواصل بين الاطراف وتبادل وجهات النظر بحيث تشكل محطة تهدوية، ما يفسح المجال امام كل طرف لطرح وجهة نظره من الملفات الساخنة.

ومن المتوقع، بحسب وكالة الانباء «المركزية»، ان يعرض الرئيس سليمان في بداية الاجتماع شريط التطورات منذ اللقاء الاخير للهيئة في المقر الصيفي للرئاسة في بيت الدين ومن ضمنه حكما تلك المتصلة بالمحكمة الدولية والحوادث المرتبطة بها.

ولعل غياب رئيس الحكومة سعد الحريري بما يمثل كطرف اساسي في هذه المرحلة، يفعل توجهه الى الكويت ومن ثم الى بريطانيا مطلع الاسبوع، فرض تزخيما للمشاورات الجارية خلف الكواليس على الخطين الداخلي والخارجي ذلك انه يتوقع ان يزور بعض نواب قوى «8 مارس» لاسيما من طرف رئيس البرلمان نبيه بري العاصمة السورية لوضع المسؤولين في اجواء نتائج محادثات رئيس المجلس في فرنسا، كما يتوقع ان يزور بري في الساعات المقبلة رئيس الجمهورية للغاية نفسها.

في موازاة ذلك، بدأت الأوساط السياسية تترقب ما سيعلنه السيد نصر الله في اول إطلالة في مرحلة «ما بعد» الدعوة الى مقاطعة المحكمة ومحققي مكتب المدعي العام الدولي دانيال بلمار، اي في 11 نوفمبر حيث يتوقّع ان يتطرق بإسهاب الى ما قرر «في اللحظة الأخيرة» عدم إثارته، الا بصورة مقتضبة، في «رسالته المتلفزة» يوم الخميس اي العلاقة بين لجنة التحقيق الدولية ومكتب بلمار وبين «حزب الله»، وعلاقة الحزب بالرئيس سعد الحريري وعائلته «انطلاقاً من المواقف المتناقضة من المحكمة الدولية والقرار الظني وشهود الزور».

وعلى وقع مقاربة «حزب الله» كرة ثلج المواقف الدولية المتعلّقة بلبنان وسورية والمحكمة الدولية باعتبارها دليلاً إضافياً على ان المحكمة جزء من مشروع دولي لضرب المقاومة، نُقل عن قيادي بارز فيه قوله رداً على «الجوقة العالمية»: «نأمل أن تكون رسالتنا قد وصلت: محكمتكم ولجانكم لا تعنينا بعد الآن».

وفي مقابل هذا «السقف الجديد» لـ «حزب الله» وحلفائه، ارتفع منسوب الضغوط الأميركية في مجلس الامن لعقد جلسة مشاورات مرتقبة تخصص لمناقشة الوضع في لبنان و«المحاولات الواضحة من «حزب الله» وسورية لمنع المحكمة الدولية من مواصلة عملها»، وسط تنديد واشنطن بـ «ترهيب حزب الله الذي دعا إلى مقاطعة محققي المحكمة»، معتبرة بلسان المتحدث باسم وزارة خارجيتها فيليب كراولي ان «تعليقات نصر الله تدل على ان حزب الله لا يهتم بمصالح الشعب اللبناني (...) وسنبذل ما في وسعنا لمساعدة الحكومة والشعب اللبنانيين على مقاومة هذا الترهيب الأكيد».

وبإزاء عودة لبنان وبقوة الى «تحت المجهر» الدولي، بقي الحريري على صمته حيال المواقف المستجدة للسيد نصر الله، رغم ان كلمته في احتفال «كلية سليمان عليان لإدارة الأعمال» في الجامعة الاميركية في بيروت لمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسها حملت إشارات معبّرة، اذ استذكر خشية الرئيس الشهيد رفيق الحريري قبل عشرة أعوام في المكان عينه «من أن يبقى في لبنان صوت واحد ورأي واحد يعتقد أنه يملك الحقيقة وناصية الأمور ويعتقد أن كل ما يفكر به ويعرفه هو الحقيقة بحد ذاتها (..) ومن أن تساق البلاد نحو الرأي الواحد والفكر الواحد».

وبعد عشرة أعوام على هذا الكلام أشار الحريري الابن إلى أنّ «ما كان صالحاً أمس، يبقى صالحاً اليوم أكثر من أي وقت»، إلا أنه طمأن اللبنانيين إلى تمسكه «بلبنان بلداً للحوار والديموقراطية مهما كانت الضغوط»، وإلى أنّ «لبنان لن يقع في الفتنة وفي انعدام الحوار».

وفيما كانت الدوائر السياسية تحاول ان تقرأ «بين سطور» كلمة رئيس الحكومة، استوقفها الاتصال الذي تلقاه الأخير من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون الذي بحث مع الحريري في ملابسات الحادث الذي تعرض له فريق المحققين الدوليين في الضاحية الجنوبية، وجرى خلال الاتصال «تأكيد التزام لبنان مواثيق الشرعية الدولية بما يخدم سلامة التحقيق ومقتضيات العدالة في المحكمة الخاصة بلبنان».

وكان بان والحريري تلقيا رسالتين منفصلتين من رئيس «المحكمة الخاصة بلبنان» القاضي أنطونيو كاسيزي الذي أكمل والقاضي بلمار رسم «خط دفاع» حول المحكمة. وقد أعرب كاسيزي عن «قلق المحكمة الشديد حيال الحادثة التي وقعت في بيروت وأدّت إلى إصابة موظّفي المحكمة وأخذ أغراض تخص المحكمة بطريقة غير مشروعة»، مطمئناً في المقابل إلى أنّ أنه بصفته رئيسًا للمحكمة لن يسمح «بأن تؤثّر هذه الحادثة المؤسفة على سير عمل المحكمة وعلى مواصلة مهمّتها الهادفة إلى الكشف عن الحقيقة»، ومضيفاً: «نحن عازمون كلّ العزم على عدم الخضوع لأي أعمال تدخّل وتخويف في أثناء إنجازنا مهمّتنا بصورة مستقلّة وعادلة».

اما بلمار، فردّ على «التصريحات التي صدرت أخيراً حول الاعتداء الأخير ضدّ موظّفين من المحكمة»، في اشارة الى مباشرة الى موقف السيد نصر الله، مؤكداً أنّ ما تضمنته هذه التصريحات من أنّ «المحقّقين اطّلعوا على سجلاّت خاصة بمريضات العيادة النسائية منتهكين بذلك المعايير الأخلاقية والدينية والإنسانية، لا أساس لها من الصحة»، مذكّرًا بكون «الطبيبة التي قابلها ممثّلو مكتب المدّعي العام أكدت في تصريحاتها أنّ المحقّقين لم يطلبوا منها أي معلومات طبيّة، كما أنّها ألغت كلّ مواعيدها في ذلك الصباح حتّى لا تتسبّب زيارة المحقّقين بأي إزعاج لمريضاتها».

وإذ أكد أنّ «المحكمة الخاصة بلبنان، محكمة قضائية تطّبق أسمى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتؤدّي عملها تماشياً مع القانون»، وضع بلمار هدف «أيّ دعوة لمقاطعة المحكمة» في إطار «منعها من إنجاز مهمّتها ومحاولة متعمّدة لإعاقة العدالة»، مشدداً في المقابل على أنّ «العنف لن يردع مكتب المدّعي العام من مواصلة عمله، وهو يتوقّع استمرار التعاون مع المحكمة وفقاً لنظامها الأساسي وللقوانين اللّبنانية».

في المقابل برز اعلان وزير «حزب الله» (لشؤون التنمية الإدارية) محمد فنيش «ان المحكمة الدولية بادائها وممارستها وبعدما فقدت صدقيتها لم تعد محل إجماع، بل الإجماع القائم هو على معرفة المجرم الحقيقي والحقيقة دون تلاعب وتدخل وتوظيف سياسي».

وردّ على «الأصوات التي انطلقت بعد كلام السيد نصرالله»، معتبراً أن «هذه الاصوات لا تزال على نفس الايقاع ونفس النغمة وتريد أن توظف كلامها للاساءة وإظهار أن هناك من يعترض على المقاومة ويريد النيل منها».

وفي إطار متصل، برزت ملاقاة زعيم «التيار الوطني الحر» النائب العماد ميشال عون لموقف الامين العام لـ «حزب الله»، اذ قال عبر تلفزيون «المنار»: «أنا لم اقر بالمحكمة، لأن المعاهدة الخاصة بها لم تمر لا من خلال البرلمان ولا من خلال رئيس الجمهورية، فبالنسبة الينا هي غير موجودة قانونياً، لذلك ليست لدينا أي مشكلة في عدم التعاون معها».

وأضاف: «المنطلق في موقف السيد نصرالله قد يكون مختلفاً ولكن النتيجة هي نفسها، أنا لا أقر أصلاً بوجود المحكمة، إنما هي أمر واقع فرض علينا من مجلس الأمن بمعزل عن رغبتنا، ومجلس النواب كان قائماً وكان بإمكانه أن ينظر في موضوع المحكمة بالطرق القانونية لو أرسلت اليه».

وتابع: «المحكمة تلزم تالياً رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة، ولسنا ملزمين دفع مصاريفها لأنها جاءت من قرار فردي (...) المحكمة ليست موجودة قانونا وحتى تصبح مقبولة واقعيا يجب أن تكون عادلة في الأساس، علماً انها كما نراها صارت ذريعة تستعمل لايجاد المشاكل بين اللبنانيين».

وعن تصرف وزرائه ونوابه مع لجنة التحقيق الدولية، قال عون: «من الناحية العملانية سيُبحث هذا الموضوع في اجتماعنا المقبل، ولكن من الناحية المبدئية نحن غير موافقين أساساً على المحكمة، ولا أريد استباق الموقف، لكن موقفنا من المحكمة متخذ مذ كنا في التكتل السابق».

وتساءل: «كيف أتعاون مع محكمة تحمي شهود الزور؟ هناك شهادة زور وضعت اشخاصا بالسجن 4 سنوات، ونتائج شهادة الزور وقعت على 4 اشخاص»، معتبرا ان هناك اعتداء على اللبنانيين من المحكمة بصرف النظر عن التفاصيل، ولافتا الى «ان المعلومات الطبية مقدسة وهذه الاشياء ملك للبنانيين وأي تحقيقات يجب الا تصل الا للسلطات التي يجب ان تصل اليها».

وفي المقلب الآخر، اكد مستشار رئيس الحكومة للشؤون الخارجية محمد شطح ان الذهاب في محاولة تعطيل الدولة لدرجة تفكيك قواعد عملها «أمر مرفوض». وقال: «في حال أخطأ المحققون في طلب أرقام الهاتف أو حتى بطلب ملفات شخصية، هناك عنوان في هذه الدولة مناسب للاحتجاج كوزارة العدل التي سبق ان وقّعت مذكرة تفاهم ترعى العلاقة بين الدولة اللبنانية ومكتب المدعي العام».

وفي موقف عنيف، رد النائب محمد كبارة (من تكتل الحريري) على خطاب الأمين العام لـ «حزب الله»، وقال: «انتهى اللعب تحت الطاولة، وكشف حزب الله أوراقه أخيرا وأهدافه الحقيقية، ليعلن على الملأ أنه يريد إسقاط المحكمة الدولية بعدما نصب مكمناً للمحققين الدوليين».

واذ رأى «ان الاستباحة الحقيقية هي في ذلك الصلف والعجرفة والتهديد بسلاح يفترض أن قضيته مقدسة، فإذا بقدسيته تسقط في شوارع بيروت عندما استباحها في 7 مايو 2008»، قال: «ما قاله السيد نصر الله هو إعلان حرب على اللبنانيين الذين يتطلعون إلى الاستقرار والأمان والحرية والديموقراطية من دون خوف من سلاح الغدر الذي يوجَّه إلى ظهورهم وصدورهم تهديداً واغتيالاً (...) والحرب المفتوحة التي أعلنها السيد نصر الله على العدالة الدولية تضعه في مواجهة المجتمع الدولي والغالبية الساحقة من اللبنانيين الذين يرفضون هذا المنطق الميليشاوي الذي لا يستقيم مع منطق الدولة».

ورأى النائب عقاب صقر (من كتلة الحريري) ان «مناطحة المحكمة الدولية ومجلس الامن تشكل مضيعة للوقت».

وقال: «هناك تهديد يومي بـ7 مايو جديد. واذ اراد حزب الله ذلك فإن 7 مايو سينقلب على رأسه»، سائلاً «اي احمق يريد ان يحارب حزب الله»؟

> «حزب الله» أعلن أن المحكمة الدولية لم تعد محلّ إجماع... وعون اعتبرها «غير موجودة اصلاً»

> كبارة لنصر الله: سلاح الغدر يوجَّه إلى ظهور اللبنانيين وصدورهم تهديداً واغتيالاً

غارات اسرائيلية وهمية

نفّذ الطيران الحربي الاسرائيلي امس غارات وهمية بشكل مكثف في اجواء مناطق جنوبية عدة مثل النبطية واقليم التفاح ومرجعيون والخيام.

اعتبر ان «حزب الله يتبع أساليب السيطرة»

صفير: على المحكمة أن تشير إلى المجرمين بالبنان

| بيروت ـ «الراي» |

رأى البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير انه «إذا كنا نريد أن نضع حداً للاغتيالات، يجب أن يصدر حُكم المحكمة الدولية وأن يُشار بالبنان الى ان فلاناً أو فلاناً هم الذين ارتكبوا، أما إذا أردنا أن تستمر الأمور على ما هي وأن تتوالى الاغتيالات فهذا مُضر بلبنان وبغير لبنان».

واعلن في حديث الى محطة «الجزيرة» بثته امس، انه «إذا كان مشروع حزب الله الاستيلاء على البلد وحكمه وحده، فهذا طبعاً مُقلق لغير الذين ينضمون الى حزب الله، ويجب أن يبقى لبنان كما كان، أي ان جميع الطوائف موجودة فيه، ويجب أن يكون لكل طائفة مِقدار من النفوذ والحكم فيه، أما أن تطغى فئة على فئة فهذا مُخل بالإنصاف الذي يجب أن يسود البلد، ومُغاير لما نشأ عليه البلد».

وعندما قيل له اذا كان يستطيع أن يجزم بأن «حزب الله» يريد السيطرة، أجاب بالنفي، متداركاً: «إنما الأساليب التي يعتمدها هي أساليب القوة، والقوة طبعاً تنتهي بالسيطرة».

وأوضح أنه تلقى أكثر من دعوة رسمية لزيارة ايران «وحتى الآن لم نرَ أن الظروف تسمح لنا بتلبيتها، أي ان الزيارة ستفسّر ربما على غير واقعها».

وعن امكان زيارته لدمشق، رد: «إذا كانت الظروف ستسمح أو تؤاتي بأن نذهب الى دمشق، فلا مانع من زيارتها، وقد ذهبنا سابقاً، ولكن الظروف الآن لا تؤاتي، وإذا ذهبت الى دمشق وزاد في خوف بعض المسيحيين وسافروا وهاجروا من لبنان ستكون النتيجة وبالاً علينا، ولذلك علينا أن نحافظ على التوازن القائم بين اللبنانيين».

اضاف: «حتى الآن لم يتبيّن ان العلاقات بين لبنان وسورية سليمة، لأن هناك ربما المطامع من بلد الى آخر، وهذا لا يرضاه اللبنانيون (...) واذا كانت سورية تريد أن تصادق لبنان لتسيّره كما تريد، فهذا غير مرغوب فيه».

يذكر ان صفير تلقى امس اتصالاً من مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني الذي أمل في «أن تؤدي الاتصالات الجارية بين القيادات اللبنانية إلى نتائج ايجابية لتجنيب البلاد القلق الذي يساور اللبنانيين على يومهم وغدهم ويطمئنهم على مستقبلهم».

العسيري في عكار: السعودية حريصة على منع الفتن

أكد السفير السعودي في بيروت علي عواض العسيري، ان الرياض «تتابع كل ما يجري على الساحة اللبنانية بكل دقة وحرص»، متمنياً «ان نرى هذا الشعب كما كان الاباء والاجداد، وألا ترث الاجيال القادمة العداء والكراهية بل ان يتم نبذ الخلافات».

وجاء كلام العسيري خلال زيارة قام بها لمنطقة عكار التي تُعتبر «خزاناً سنياً» رئيسياً - غداة محطته في طرابلس - حيث التقى نواب المنطقة في منزل النائب خالد الضاهر، ناقلا تحيات الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز الى الاهالي، ومؤكدا أن موقف الرياض يصب في سياق رغبة بلاده في درء الفتن عن لبنان، ومشدداً «على تمسك الرياض بوحدة الكلمة في لبنان وبالتنوع الحضاري والحوار فيه».

وقال: «تعلمون كم يعني لبنان وابنائه للقيادة السعودية ولخادم الحرمين الشريفين خصوصاً، وكم يولي من وقته واهتماماته كي يتحد اللبنانيون على الخير وحب الوطن والدفاع عنه ونبذ الخلافات واتخاذ الحوار وسيلة لمعالجة كل ما يهمهم وحلّ خلافاتهم بما يتيح تحصين الجبهة الداخلية ممن يريد ان يضعف لبنان ويفرق ابناءه عبر كل الوسائل سواء كانت طائفية او مذهبية او غيرها».

وزير الاستخبارات الإيراني يلتقي الأسد اليوم

ابادي: 2011 سنة التغييرات الكبرى وسنشهد زوال إسرائيل تلقائياً

| دمشق - من جانبلات شكاي |
| بيروت ـ «الراي» |

أعلن السفير الايراني في بيروت غضنفر ركن أبادي، «أن صدور القرار الظني عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لا علاقة له بالاستقرار، لأن وعي اللبنانيين ودرايتهم وفهمهم للموضوع وإجماعهم على ضرورة المحافظة على الاستقرار مهما كانت نتائج هذا القرار هي الاساس».

واشار إلى «ان المشكلة في شأن القرار الظني تكمن في تأثيره على الرأي العام والخوف من حصول فتنة مذهبية»، ومعتبراً «أن ضمانة عدم حصول هذا الامر لا تكون الا بوعي اللبنانيين وإتفاقهم مع بعضهم (...) وصحيح أن القرار الظني سيصدر، لكن الاتفاق على الاسلوب لمعرفة الحقيقة سيجنّب لبنان الفتنة».

وأكد ابادي في حديث نشرته صحيفة «المستقبل»، «ان لقاء وزير الخارجية الايراني منوجهر متكي مع المسؤولين السعوديين لبحث الموضوع اللبناني هو لتأكيد ترسيخ الوحدة الوطنية والاستقرار في لبنان»، مشيراً إلى «ان الايرانيين يبذلون قصارى جهدهم لتخفيف الامور الى أقصى الحدود».

واضاف: «نسمع أيضاً أن لدى خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز رغبة كبيرة للتهدئة في لبنان وهذا ما نسمعه أيضاً من الرئيس السوري بشار الاسد».

واعتبر ان «في السنة المقبلة ستحدث التغييرات السياسية الكبيرة في المنطقة والساحة الدولية والتي ستؤثر في كل المعادلات، وسنشهد زوال إسرائيل تلقائياً».

وختم معرباً عن تفاؤله إزاء الوضع في لبنان، ومشيراً إلى ان لا داعي للقلق، ومؤكداً «ان الاتصالات الايرانية ـ العربية وبشكل خاص مع السعودية هي من أجل احتواء أي أزمة داخل لبنان».

وعلى وقع ارتفاع حدة التوتر في بيروت، استقبلت دمشق وزير الاستخبارات الإيراني حيدر مصلحي، بانتظار وصول مستشار الأمير عبد الله بن عبد العزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حاملا مقترحا خطيا حسب تقارير صحافية.

وكشفت مصادر ذات صلة لـ «الراي» عن أن مصلحي سيجري اليوم لقاء مع الرئيس بشار الأسد يركز على «القضايا الساخنة في المنطقة خصوصا في لبنان والعراق والأراضي الفلسطينية».

وقالت مصادر فلسطينية لـ «الراي» ان مصلحي أجرى، أمس، لقاءات مع عدد من قادة الفصائل الفلسطينية بينهم الأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي» رمضان عبد الله شلح ومسؤول الخارج في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ماهر الطاهر، على أن يستقبل في وقت لاحق رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل.

نحاس: أي قرار حزبي أو سياسي لا يلزم «الاتصالات» بتطبيق مفاعيله

أكد وزير الاتصالات شربل نحاس، ان الوزارة «ستستمر في التعاون مع المحققين الدوليين في مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية داينال بلمار، الى ان يتخذ مجلس الوزراء قرارا بمسألتي الشهود الزور وداتا الاتصالات».

واوضح رداً على سؤال حول كلام الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله ودعوته الى مقاطعة المحققين، «ان اي قرار حزبي او سياسي لا يلزم الوزارة بتطبيق مفاعيله»، معتبرا «أن قرارات بهذه الاهمية يجب ان تتخذ في مجلس الوزراء».

اضاف: «كانت تأتي إلى وزارة الاتصالات طلبات من المحققين الدوليين للحصول على معلومات اجمالية، وقبل بضعة أشهر تمّ التوافق مع اللجنة كي تكون هذه الاسئلة محصورة بالأماكن والأزمنة والأرقام التي تثير الشبهة في ما يخص جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. ومنذ ذلك الحين أصبحت الطلبات تأتي محصورة».

وعلى خط آخر، اشار الى أن «إسرائيل تمسّ بجميع الاتصالات في لبنان ولدينا اختراق مثبّت، وهذا ما يؤكده احالة العملاء على القضاء المختصّ للتحقيق معهم بعدما أمّنوا لإسرائيل إمكان الدخول إلى شبكة الاتصالات»، معتبراً أن «التحقيق مع العملاء (لإسرائيل) يجب أن يتوصل إلى النتائج النهائية حتى نعلم لأي درجة هذه المعطيات ستكون سليمة من القراءات الإسرائيلية في حال تمّ استخدامها من لجنة التحقيق الدولية».

تتمات

هجمة نيابية

نعرف كيف سارت الأمور».

وتساءل العنجري عن الجدوى من وجود بنك جديد لتمويل مشاريع التنمية، معتبرا «ان فلسفة الخطة تعطي القطاع الخاص ميزة أن يكون رأس الحربة والمحرك الرئيسي للمشاريع التنموية».

وأبدى النائب الصيفي الصيفي، أحد الموقعين على اقتراح إنشاء بنك الكويت للتنمية رغبته في أن يأخذ صفة الاستعجال في دراسته وإعداد التقارير اللازمة لإحالته على مجلس الأمة لاقراره باعتباره من «القوانين المهمة التي لا بد منها من اجل مصلحة الاقتصاد الكويتي».

وعودا إلى الأجواء المشحونة بالاستجوابات، أعلن النائب الدكتور وليد الطبطبائي في معرض الاشارة إلى استجواب وزيرة التربية وزيرة التعليم العالي الدكتورة موضي الحمود، «إن كتلة التنمية والاصلاح لا تستجوب رئيس الوزراء مباشرة إن لم يكن معنيا بالقرارات التي بنيت عليها محاور الاستجواب، وإذا كان معنيا بها فلن نتردد في تقديم المساءلة، فلا غضاضة لدينا في استجواب الوزير او رئيس الوزراء».

وبين النائب عادل الصرعاوي لـ «الراي» ان الحكومة لم تخطئ بإلغاء لجنة الشباب والرياضة وما صدر عنها «محاولة مكشوفة تعكس الإفلاس السياسي لمن اعتاد العمل في الظلام وعدم المواجهة».

وقال الصرعاوي «إن الشارع السياسي بات الآن أكثر استيعابا لمثل هذه الألاعيب وأكثر حرصا وإصرارا على مواجهة الخارجين عن القانون، والشعب الكويتي أكبر من أن يختبر مثل هؤلاء، وان الرهان عليه في مثل هذه الممارسات لن يكون في صالح من يعمل في الظلام. وعموما الوزير أحمد الفهد يعتقد بان الأعضاء المعينين في مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة ولجنة الشباب والرياضة البرلمانية هم العائق وإن إزاحتهم تخلي له الجو. وله نقول إن الشعب الكويتي والمخلصين من داخل مجلس الامة ومن خارجه هم لجنة الشباب والرياضة، إلى أن يتم إيقاف الخارجين عن القانون عند حدهم ويكون ذلك بمباركة الحكومة».

وفي موضوع قانون غرفة التجارة والصناعة أكد الصرعاوي «في الوقت الذي نقدر فيه جهود اللجنة المالية إلا وانه بعد الاطلاع والقراءة الأولية لتقرير اللجنة رقم 53 بتاريخ 2010/10/19 أجد بان موجبات إعادة دراسة القانون من قبل اللجنة المالية أصبحت ضرورية وذلك لخلو المشروع بقانون المقترح من أحكام انتقالية تنظم المرحلة الانتقالية من القانون الحالي للغرفة إلى القانون المقترح (الجديد)، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الكثير من الإشكالات الدستورية والقانونية، وهو الأمر المعمول به في الكثير من القوانين».

وطالب النائب عبدالرحمن العنجري بتخصيص الأندية الرياضية «خاصة ان قانون الخصخصة أقر منذ شهر مارس الماضي، لكن الحكومة وللأسف لم تشكل حتى اللحظة الهيئة التنفيذية للقانون».

وقال العنجري لـ «الراي»: «إن تخصيص الأندية ينهي الصراع المرير الذي انسحب على الوضع السياسي، ولا بد أن يكون الحل حاسما ولا يترك لأي طرف حجة التكسب على حساب الوضع الرياضي».

وفي شأن إقرار الحكومة بخطأ إسقاط لجنة الشباب والرياضة قال العنجري «لقد تبين الغث من السمين والخيط الابيض من الخيط الأسود، ولم يعد من داع للتفسيرات فنحن نعرف كيف سارت الأمور».

وتساءل العنجري عن الجدوى الاقتصادية من وراء الاقتراح بقانون في شأن انشاء بنك الكويت للتنمية وما إن كانت فكرته سياسية ام اقتصادية، مضيفا لـ «الراي»: «إذا كان الهدف اقتصاديا من وراء البنك فنحن سنحترم هذا الاقتراح، خاصة اذا حمل مبررات اقتصادية موضوعية. اما اذا كان الهدف سياسيا فلا نرى حاجة لذلك في ظل البنوك الحالية القائمة».

وقال العنجري «ان الكويت دولة صغيرة ويوجد فيها اكثر من 8 بنوك معظمها قائم منذ سنوات طويلة ومنها ما يعمل منذ اكثر من 40 عاما ويملك من الخبرة ما يكفي».

وتساءل «ما الجدوى اذا من وجود بنك جديد يتطلب خبرات جديدة وامكانات عملاقة؟».

وأوضح «اذا كانت هناك بالفعل دراسة تبين الجدوى الاقتصادية من وراء هذا البنك تبرز دوره في دعم التنمية فنستطيع ان نفهم مبررات وجوده، لكن اذا كانت هذه الجدوى لن تضيف شيئا جديدا للنظام المصرفي فلاداعي لوجوده»، مبينا «ان فلسفة خطة التنمية تعطي القطاع الخاص ميزة ان يكون رأس الحربة والمحرك الرئيس للمشاريع التنموية».

وفي موضوع آخر توقع العنجري أن يؤجل طلبه بخصوص مناقشة قانون غرفة التجارة والصناعة الذي أقرته اللجنة المالية إلى حين عرضه على مجلس الامة «فأنا قدمت طلبا الى رئيس مجلس الأمة من اجل مناقشة قانون الغرفة في الجلسة المقبلة، ولكن كل شيء وارد وربما يؤجل الطلب».

وأبدى النائب حسين مزيد دعمه اقتراح تأسيس بنك الكويت للتنمية «حتى تحسم قضية الجدل الدائر حول آلية تمويل المشاريع التنموية».

وقال مزيد لـ «الراي»: «هذا الاقتراح مهم جدا، خاصة وإنه يتعلق بآلية مشاريع التنمية، لاسيما ونحن في انتظار إنجاز خطة التنمية التي تتضمن مشاريع لا بد من تمويلها بشكل مناسب».

ودعا الحكومة والمجلس «إلى الاسراع في إنجاز القانون لتدور عجلة الانجاز».

من جانبه، أبدى النائب الصيفي الصيفي دعمه وتأييده الاقتراح بقانون المقدم من مجموعة من النواب في شأن تأسيس بنك الكويت للتنمية كشركة مساهمة، معتبرا ان من شأن هذا القانون «ان يكون مصدر تمويل المشاريع التنموية الكبرى بما يعود بالنفع والفائدة على الاقتصاد الوطني والمواطنين».

وقال الصيفي لـ «الراي»: «ان هذا الاقتراح الذي يحظى بدعم الغالبية النيابية من الممكن له ان يساهم بدور كبير في تحقيق اهداف خطة التنمية ويكون شريكا فاعلا في تمويل المشاريع التنموية الضخمة، فضلا عن دوره في اعطاء النظام المصرفي المزيد من القوة والمتانة وتنويع الخيارات الاقتصادية وتجديدها وخلق منافسة بين البنوك تؤدي في نهاية المطاف الى تطوير الخدمات المصرفية والائتمانية بما يفيد الدولة والمواطنين ايضا».

وبين الصيفي انه احد الموقعين على الاقتراح «الذي نراه يخدم المسار الاقتصادي ويدعم جهود ارساء الدعائم الاقتصادية الفاعلة لتطوير عجلة التنمية، لاسيما وإنه سيعمل وفق المبادئ والتشريعات الاسلامية».

وعبّر عن امله في ان يأخذ هذا الاقتراح صفة الاستعجال في دراسته واعداد التقارير اللازمة بشأنه لاحالته على مجلس الامة قريبا لاقراره باعتباره من القوانين المهمة التي لابد منها من اجل مصلحة الاقتصاد الكويتي، الى جانب دوره في اشراك المواطنين في المشاريع».

من جهته، دعا النائب الدكتور وليد الطبطبائي الحكومة «إلى تقنين عقودها لضبط تجار الاقامات الكبار».

وفضّل الطبطبائي «أن يكون ملف العمالة سواء المنزلية منها أو الأخرى في يد الحكومة وأن تنشأ هيئة العمالة ويلغى نظام الكفيل».

وبين «ان كتلة التنمية والاصلاح لا تنظر الى توجهات الوزراء وانتماءاتهم السياسية بقدر نظرها إلى الأداء، ونحن نقول إن استجواب وزيرة التربية وزيرة التعليم العالي الدكتورة موضي الحمود ليس ضد التيار الليبرالي، لكن هناك تخبطاً في مستوى التعليم، ولو ان الوزيرة كانت قد أبدعت فلا نملك إلا أن نقول لها نعم الاختيار».

وأكد «ان كتلة التنمية والاصلاح لا تستجوب رئيس الوزراء مباشرة إن لم يكم معنيا بالقرارات التي بنيت عليها محاور الاستجواب، وإن كان رئيس الوزراء وراء القرارات فلن نتردد في تقديم المساءلة، فلا توجد لدينا غضاضة في استجواب الوزير المعني أو رئيس الوزراء».

على صعيد آخر، أعلنت مجموعة الحملة الوطنية لمواجهة استنزاف وتبديد ثروة البلاد وترشيد استخدامها «ان القطاع المصرفي الكويتي وبما يتمتع به من درجة عالية من السيولة والملاءة قادر على تلبية الاحتياجات التمويلية اللازمة لمشاريع خطة التنمية، سواء بقدراته الذاتية أو من خلال الاستعانة بالبنوك الأجنبية في المراكز المالية العالمية، شريطة أن تكون تلك المشاريع ذات جدوى اقتصادية واضحة ودرجة مخاطر مقبولة».

الحكومة تتفاعل

لدى مجلس الوزراء بشأن تفعيل تقرير الديوان الذي يشتمل على ملاحظات كثيرة على بعض الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية.

وبينت المصادر «ان هذا التوجه جاء من خلال حرص الوزراء والمسؤولين على زيارة الديوان طوال العام الحالي لبحث ما لديه من ملاحظات تتعلق بجهاتهم» موضحة «ان أحد الوزراء أبلغ مسؤولي الديوان عن وجود نية حقيقية لدى مجلس الوزراء لتفعيل تقارير ديوان المحاسبة من خلال تشكيل لجان تحقيق في الجهات المعنية بالتقرير بشأن التجاوزات فور تسلم مجلس الوزراء التقرير السنوي».

وأشارت إلى أنه «تم إبلاغ الديوان بأن مجلس الوزراء سوف يوجّه وزراءه إلى إحالة المتجاوزين كافة إلى النيابة العامة في حالة إدانتهم من قبل لجان التحقيق، ولن يستثنى أحد من هذا القرار مهما كان مستوى منصبه».

وأكدت المصادر «ان مسؤولي ديوان المحاسبة يرون أن تفعيل تقريرهم يأتي من خلال المحاسبة الفعلية للمسؤولين في الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية عن تجاوزاتهم في جهاتهم التي يرأسونها».